مناقشة استجواب المويزري للصالح (تصوير: صالح محمد)

سمو رئيس مجلس الوزراء ملوحاً للحضور

.. والتصويت في جلسة 26 الجار

فيصل الكندري: أغلب كلام المستجوب المويزري والمؤيد هايف أن الوزير الصالح يأخذ مناقصات لكنهما لم يبرزا ما يثبت ذلك

المويزري: الصالح لم يقم بواجبه تجاه العديد من القضايا الخطيرة التي تمس أمن المجتمع وسمعة الكويت مثل قضية الصندوق الماليزي

لم يأمر بإحالة ملف غسيل الأموال لمشاهير السوشيال ميديا إلى النيابة بل وحدة التحريات في وزارة المالية هي من قامت بالإحالة

الضغط الشعبي بشأن قضية تجار الإقامات هو من دفع الحكومة إلى الاهتمام بهذا الملف والوزير الصالح يتصنع البطولات

الصالح يفند محاور استجوابه

أحمل الوزير مسؤولية عدم تحصين القيود الانتخابية فهناك تزوير متعمد لإرادة الأمة من خلال تسجيل ناخبين على عناوين وهمية

سأسلّم ملفاً لرئيس الوزراء لإحالة الصالح إلى محكمة الوزراء لأن بقاءه خطر على الدولة وإضعاف للعلاقة بين الأسرة والشعب

محمد هايف : التكسب من المنصب الوزاري واضح وضوح الشمس... أرباً بالوزراء كلهم أن تكون لديهم شركات تأخذ مناقصات

النيابة العامة وعرضه على مجلس الأمة.

مجلس الأمة يقرّر التصويت على قانون مخاصمة القضاء

الجلسة المقبلة بعد أن ردته الحكومة.. ورئيس المجلس ينوه لوجود طلب نيابي لاستعجال التصويت ومشروع حكومي جديد.

الرئيس الغانم :يوجد ارتباط وثيق بين الاستجوابين المقدمين لوزير التربية في بعض المحاور والبنود...فهل يوافق المجلس من حيث المبدأ على وجود هذا الارتباط ؟.

الارتباط جاء فيما يخص قرارات المؤسسات التعليمية لمواجهة جائحة فيروس كورونا إضافة إلى التأخير في إصدار اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجامعات الحكومية وعدم تسليم المقيمين بصورة غير قانونية شهاداتهم الجامعية.

وفق تقديري ذلك يدعو إلى ضم الاستجوابين ومناقشتهما معا» مخاطبا الوزير الحربي «هل ترغب في ضم الاستجوابين» فأجاب وزير التربية «نعم».

موافقة بالاغلبية على وجود ارتباط في استجوابي وزير التربية.

وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي: اوافق على دمج الاستجواب الموجه من النائب الحميدي السبيعي مع الاستجواب الموجه إليه من النائبين الدكتور خليل أبل والدكتور عودة الرويعي ومناقشتهما في وقت واطلب تأجيل المناقشة.

رئيس مجلس الأمة يقترح مناقشة الاستجواب في جلسة الأول من سبتمبر المقبل.

تأجيل مناقشة استجوابي وزير التربية الى جلسة 1 سبتمبر بناء على طلبه.

وتتضمن صحيفة الاستجواب المقدمة من النائب الحميدي السبيعي بتاريخ 11 أغسطس الجاري محورين يتعلق الأول بـ»تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين» في حين يتطرق المحور الثاني إلى ما وصفه مقدم الاستجواب بـ»الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فيروس كورونا».

أما صحيفة الاستجواب المقدمة من النائبين أبل والرويعي بتاريخ 12 الجاري فقد شملت خمسة محاور يتناول الأول «التراخي في تطبيق التعليم عن بعد وسوء الإدارة والارتباك بين القطاعات والإدارات المعنية بوزارة التربية لإنجاح مشروع بوابة الكويت التعليمية».

ويتطرق المحور الثاني من الاستجواب وفق ما تقدم به النائبان إلى «الإضرار بنظام التعليم الخاص واتخاذ قرارات دون اعتبار لمعايير الجودة» في حين يناقش مقدما الاستجواب في المحور الثالث ما اعتبراه «الإضرار بمستقبل الطلبة والتأخر بإعلان البعثات الدراسية».

ويتعلق المحور الرابع من الاستجواب وفق النائبين المستجوبين بـ «مخالفة قانون الجامعات الحكومية وقانون حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وعدم إصدار اللائحة الداخلية لكل منهما وعدم القيام بدوره في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي».

وجاء المحور الخامس وفق ما تقدم به النائبان حول «منع المقيمين بصورة غير قانونية من الحصول على شهاداتهم الجامعية في جامعة الكويت بعد اتمامهم جميع المتطلبات الجامعية للتخرج».

مجلس الأمة ينتقل إلى بند استجواب وزير الداخلية أنس الصالح والمقدم من النائب شعيب المويزري.

الوزير أنس الصالح: أنا جاهز لمناقشة الاستجواب.

المجلس يبدأ مناقشة الاستجواب الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بصفته المقدم من النائب شعيب المويزري بعد أن أبدى الوزير استعداده للمناقشة.

النائب المستجوب المويزري يعتلي يمين منصة الرئاسة في حين اعتلى الوزير الصالح يسار منصة الرئاسة.

وخاطب رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الوزير الصالح بسؤاله «هل ترغب بمناقشة الاستجواب في جلسة اليوم أم تطلب التأجيل» فأكد وزير الداخلية استعداده للمناقشة.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء تقدم في جلسة المجلس العادية الماضية بتاريخ الرابع من أغسطس الجاري بطلب تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه إليه من النائب شعيب المويزري حيث قرر المجلس تحديد جلسة 18 أغسطس الحالي – اليوم – موعدا لمناقشته.

وفي هذا الشأن نصت المادة «135» من اللائحة على أن «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على أنه «لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى اسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس».

ويشمل الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري بتاريخ 27 يوليو الماضي ثلاثة محاور يتعلق المحور الأول وفق ما جاء في صحيفة الاستجواب ب»التربح من المنصب الوزاري».

أما المحور الثاني فقد خصصه مقدم الاستجواب لـ»انتهاك ومخالفة وزير الداخلية للقانون وإساءة استعمال السلطة» في حين يعنى المحور الثالث بحسب صحيفة الاستجواب ب»تزوير إرادة الأمة والعبث في قيود الناخبين» وذلك وفق ما تقدم به النائب.

ثم بدا مجلس الامة مناقشة استجواب النائب شعيب المويزري لنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح الواقع في 3 محاور.

شعيب المويزري يبدأ بكلمته: محاور الاستجواب تمس الشعب الكويتي والدولة والجهة الرقابية الأولى... و الصالح لم يحل أي قضية فساد إلى النيابة.. و«الصندوق الماليزي» و«الفاشنستات» أحالهما وزير المالية..بعض ضباط وزارة الداخلية يديرون حسابات وهمية تتهجم على الحكومة..والوزير جعل أجهزة الوزارة تدار وفق مصالحه الشخصية.. وزير الداخلية يحاول الإيهام أنه هو من أحال قضايا الفساد إلى النيابة العامة والحقيقة أن وحدة التحريات المالية هي من قامت بذلك والوزير تحوّل من فاسد إلى مفسد... بعض الضباط يتم استخدامهم للمصالح الشخصية ويتم ترقية الفاسدين منهم على حساب غيرهم..و غير صحيح ما يروج له فالوزير لم يحيل شيوخا الى النيابة العامة في قضية الصندوق الماليزي والنائب البنغالي... هناك تزوير لارادة الأمة من خلال العبث بالجداول الانتخابية ومخالفات كثيرة من أجل مصالح بعض الاطراف.. هناك عناوين مسجل عليها أكثر من 20 اسرة مختلفة الاسماء ، ففي الرميثية مثلا عناوين قطعة وشارع ولا يوجد بيت ، وفي بنيد القار ثلاث قطع واسماء مسجلة على قطعة 8...هذه بعض النماذج.. هل يقبل النواب بتزوير إرادة الأمة من خلال العبث بالقيود الانتخابية؟... الأجهزة الأمنية وخصوصا المباحث الجنائية دأبت على ترويع الناس في طريقة استدعائهم.. 20 ألف كويتي تضرّروا من قضية النصب العقاري والوزير لم يقم بإحالة المستندات اللازمة بالشكل الصحيح وبذلك ضاعت حقوق المواطنين.. احد ضباط أمن الدولة يقول لمواطن...جاي دورك راح نسفرك لتركيا بسبب تغريدة.. الكويت ستتضرر كثيرا خلال سنتين بسبب عمليات غسل أموال.. لا رزقي ولا حياتي او سعادتي بيدكم...سياتي يوم ندوس فيه على الفاسدين.. سأسلم ملفاً لرئيس الوزراء لإحالة الوزير الصالح إلى محكمة الوزراء لأن بقاءه خطر على الدولة وإضعاف للعلاقة بين الأسرة الحاكمة والشعب الكويتي.

شعيب المويزري ينهي

وزير التربية يطلب تأجيل استجوابه

الناصر يتابع مجريات الجلسة

العتيبي والسويط يوقعان على طلب طرح الثقة بالوزير الصالح